

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مترجمة)

العناوين:

- قرع إنذار على مشروع قانون يسمح للسياسي بحكم مصر حتى عام 2034
- حان الوقت لترك الحرب الأمريكية على أفغانستان التي دامت 18 عاماً
- ولي العهد السعودي يعلن عن مشاريع استثمارية بقيمة 20 مليار دولار في باكستان

التفاصيل:

قرع إنذار على مشروع قانون يسمح للسياسي بحكم مصر حتى عام 2034

اقترح رئيس مصر عبد الفتاح السيسي خطوة واحدة من البقاء في السلطة حتى عام 2034 بعد أن تقدم البرلمان بمشروع قانون يغير الدستور بتمديد الشروط الرئاسية ويسمح للسياسي بالترشح لإعادة الانتخاب إلى ما بعد الحد المسموح به حالياً. ويمنح القانون أيضاً سلطات سياسية جديدة للجيش والسيطرة الرئاسية الإضافية على السلطة القضائية، ويوجه ضربة أخرى لمعارض نظام السيسي الأكثر استبداداً. وفي انتقاد نادر خلال نقاش حول مشروع القانون، وصف أحد أعضاء البرلمان الإصلاحات "بالقرون الوسطى" وقال إنه مصمم خصيصاً لتسهيل الحكم المطلق من السيسي، الرئيس السابق للقوات المسلحة المصرية الذي تولى السلطة في انقلاب عام 2013. انتقل مشروع القانون بسرعة من خلال الهيئة التشريعية المصرية منذ طرحه في 3 شباط/فبراير، مدعوماً بقرار لتحريك النقاش إلى الأمام عدة أيام. ويوم الخميس، صوت 485 من أصل 596 نائباً للمضي قدماً في مشروع القانون، الذي يحتوي أيضاً على مجموعة من التغييرات الأكثر استساغة مثل إنشاء منصب نائب الرئيس، وحصة 25% من التمثيل النسائي، ومجلس الشيوخ الجديد في البرلمان. ومن المتوقع أن يتم تمرير لجنة ثانية للاطلاع والنقاش البرلماني في أوائل آذار/مارس، مما يؤدي إلى إجراء استفتاء يطلب فيه من الجمهور الموافقة على التغييرات. إن التحالف يضم 11 حزباً سياسياً بارزاً وشخصيات سياسية بارزة يضافر جهوده لمحاربة الخطط، لكنه سيكافح من أجل القيام بحملة قبل الاستفتاء في بيئة يتم فيها سحق المعارضة بشكل منهجي. في العام الماضي، ذكرت صحيفة الجارديان وجود عريضة تدعو إلى بقاء السيسي في منصبه بعد فترة ولايته الثانية، التي تم تداولها داخل المؤسسات وبين الشخصيات المؤيدة للدولة. كما أقام محامون مؤيدون للحكومة تحدياً قانونياً يطالب البرلمان - الذي غالباً ما ينظر إليه على أنه ليس أكثر من مجرد صك لمطالب السيسي - بإزالة المادة في الدستور التي تضع حدود المدة. [الجارديان]

إن رجل أمريكا القوي السيسي يهدف إلى تعزيز دكتاتوريته بمباركة واشنطن لمدة 15 سنة أخرى. لقد دعمت أمريكا علانية الانقلاب الذي قام به السيسي ضد مرسي المنتخب ديمقراطياً، وهي الآن صامتة حول توسيع السيسي لحكمه الاستبدادي. وبدلاً من تعزيز الديمقراطية، تحولت

أمريكا لاستعباد العالم الإسلامي من خلال تشجيع الديكتاتوريين والملوك على توسيع سلطاتهم وترسيخ وحشيتهم. في الواقع، يطمح ترامب ليكون ديكتاتوراً في أمريكا.

حان الوقت لترك الحرب الأمريكية على أفغانستان التي دامت 18 عاماً

لا نخطئ، إذا تم ذلك بطريقة متهورة وعاجلة، هناك مخاطر للانسحاب - خاصة إذا كان ذلك دون تعاون القوى الإقليمية الأخرى التي لها مصلحة في أن تكون أفغانستان سلمية ومستقرة. هناك تفاصيل مهمة يجب معالجتها في محادثات أمريكا مع طالبان والحكومة الأفغانية. ولكن حتى لو لم يتم الاتفاق على هذه الأمور - ومن المرجح أنه لن يكون - فإنه ينبغي على أمريكا الانسحاب. يمكننا حماية مصالحنا الجوهرية في أفغانستان (مكافحة الإرهاب ضد الجماعات الإرهابية الوطنية) بدون الاحتفاظ بالآلاف الجنود على الأرض أو أي نوع من الوجود الأمريكي الدائم في الأراضي الأفغانية بعد مغادرة قواتنا. لقد كان إنشاء حكومة مركزية أفغانية فعالة ومستقرة وأمنة، بقيادة قوى معتدلة ومؤيدة للديمقراطية، تفكيراً سحرياً لسنوات حتى الآن. على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين لن يعترفوا بذلك علنياً، فإن أمريكا قد عرفت الفوز خلال السنوات الماضية الفاتئة على أنه عدم الخسارة، وهو ما يعني أننا أملنا من أن نتمكن من تدريب الجيش الأفغاني على إبقاء كابول والأراضي المنكمشة التي تسيطر عليها الحكومة المركزية بعيداً عن أيدي طالبان. لكن هذا الهدف غير قابل للتحقيق، سواء غادرت القوات الأمريكية أو بقيت 18 سنة أخرى أو أكثر. لتحقيق هذا الهدف المحدود، يتعين على أمريكا أن يكون لها شريك سياسي وعسكري أفغاني موثوق وفعال. وعلى باكستان أن تكف عن توفير الملاذ لقوات المتمردين. ليس لدى معارضي الانسحاب أي "نظرية انتصار" لعدم الخسارة قد تكون قابلة للتطبيق باستثناء تقديم المزيد من الأمر ذاته. إن البقاء في حرب لا يمكن كسبها لا يُظهر العزيمة بل الفشل في فهم الواقع. كما أنه يؤدي إلى وفيات أمريكية مأساوية وغير ضرورية. منذ أن أنهت أمريكا رسمياً دورها القتالي في عام 2014، قُتل 42 أمريكياً في أفغانستان، وفقاً لتقرير صادر عن صحيفة نيويورك تايمز. إن موت أمريكي واحد في حرب تبدو على أنها لا نهاية لها، حيث لا يمكننا تحقيق أي من أهدافنا هو أكثر من اللازم. ويقدر البنتاغون أن الحرب في أفغانستان تكلفه أيضاً 45 مليار دولار سنوياً. قد تكون هذه التكلفة، المتوقعة لمدى غير معروف، ميسورة في سياق بلد يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه 19 تريليون دولار ونفقات دفاعية سنوية تزيد على 600 مليار دولار على مدى السنوات الست عشرة الماضية. لا تستطيع أمريكا جعل أفغانستان دولة فعالة متماسكة مع حكم القانون والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان، بغض النظر عن عدد القوات أو الدولارات الإضافية التي ألقيناها في هذا التحدي. إنه لأمر محزن ومأساوي أننا تأملنا في أفغانستان أكثر مما يمكننا تحقيقه - وأن أمريكا في أعين الشعب الأفغاني، وخاصة النساء، قد تخلت عنهم. لكن هذا ليس سبباً للبقاء في حرب لا تنتهي. ما لم نتمكن من تحقيقه مع أكثر من 100 ألف من القوات الأمريكية - وهو الرقم الأعلى الذي نشر في عام 2010 - بالتأكيد لن نتمكن من تحقيقه مع 14000 الآن في البلاد. إنه ليس بالأمر الجميل، ولا المرضي ولا المريح سياسياً الاعتراف بذلك. لكن حان الوقت لترك الحرب الأمريكية على أفغانستان التي دامت 18 عاماً. [سي إن إن]

أفغانستان المعروفة بمقبرة الإمبراطوريات قد أثبتت الكثير للسلام الأمريكي. اكتشف الاسكندر الأكبر، والبريطانيين، والسوفييت، والأمريكان الآن أن النصر سيكون دائماً بعيد المنال في أفغانستان.

ولي العهد السعودي يعلن عن مشاريع استثمارية بقيمة 20 مليار دولار في باكستان

من المقرر أن يقوم ولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، بأول زيارة رسمية له لباكستان يوم السبت، حيث من المتوقع أن يعلن عن مشاريع استثمارية تصل قيمتها إلى 20 مليار دولار، حسبما صرح مسؤول كبير لوكالة الأنباء. وينظر رئيس الوزراء عمران خان وحكومته الجديدة إلى الاستثمار غير المسبوق من السعودية على أنه دفعة كبيرة لباكستان التي تعاني ضائقة مالية، حيث إنها تواجه أزمة اقتصادية وضغطاً ميزان مدفوعات. وقال هارون شريف الذي يرأس مجلس الاستثمار الباكستاني الذي يروج للمستثمرين ويسهل لهم إنه سيبعث برسالة قوية إلى مستثمرين دوليين آخرين للقدوم إلى باكستان. وقال شريف لوكالة الأنباء "في هذه المرحلة، نتوقع مذكرات تفاهم جديدة (لمشاريع ملموسة) تتراوح قيمتها بين 15 مليار و20 مليار دولار من الاستثمارات من السعودية في مجال تكرير النفط والبتروكيماويات وقطاع الطاقة والطاقة البديلة وقطاع المعادن". وأكد أن هذه الأرقام تخضع لقابلية التنفيذ الفنية. وسيرافق الأمير السعودي، الذي يشار إليه في كثير من الأحيان باسم (MBS)، وفد رفيع المستوى، بما في ذلك أعضاء العائلة المالكة والوزراء الرئيسيون ورجال الأعمال البارزون. وسوف يعقد اجتماعات مع رئيس الوزراء خان وغيره من كبار المسؤولين، بالإضافة إلى القادة العسكريين الباكستانيين. وقال شريف إن الاستثمار السعودي المتوقع يتضمن مصفاة نفطية سيتم إنشاؤها في مدينة جوادر الساحلية الجنوبية الغربية، حيث قامت الصين ببناء ميناء كجزء من مبادرة الحزام والطريق العالمية. وتقدر تكلفة المصفاة المقترحة بحوالي 10 مليارات دولار. ويقول المسؤولون إن المصفاة ستكون "في غضون 3-5 سنوات" وسوف تساعد في تلبية احتياجات باكستان من المنتجات النفطية المكررة التي تستوردها حالياً. ويقولون إن الفائض سيتم تصديره من جوادر إلى مشترين آخرين. كما تنوي الاستثمارات السعودية استهداف قطاعي الأغذية والزراعة في باكستان. ويصر المسؤولون الباكستانيون على أن الاستثمار السعودي المقصود ليس له أية قيود مرتبطة به مثل مطالبة باكستان بإرسال قواتها للمساعدة في حرب السعودية في اليمن. [صوت أمريكا]

من الصعب الاعتقاد بأن حكام آل سعود سوف يستثمرون الكثير من المال في باكستان دون المطالبة بالمقابل. أمريكا بحاجة إلى قوات باكستانية لتكون في مقدمة ائتلاف من الجنود من البلدان الإسلامية لتحقيق الاستقرار في سوريا واليمن. يبدو أن الوعد الذي قدمه ولي العهد بالاستثمارات كان بمثابة تحلية لباكستان لإرسال قوات إلى منطقة الخطر تحت ذريعة قوة إسلامية تابعة لحلف الناتو برئاسة رحيل شريف. كالعادة، فإن الراعي الرئيسي هو أمريكا والخاسر الرئيسي هو الأمة الإسلامية.